

المؤتمر الصحفي

الثلاثاء، 5 كانون الثاني/يناير 2021، الساعة 6:44 مساءً، برلين

الموضوع: محادثات المستشارة الاتحادية مع رؤساء ورئيسات وزراء الولايات الاتحادية
المتحدثون: المستشارة الاتحادية الدكتورة/ أنغيلا ميركل، ورئيس حكومة ولاية برلين السيد/
ميشائيل مولر، ورئيس الوزراء الدكتور/ ماركوس زودر

المستشارة الاتحادية الدكتورة أنغيلا ميركل: سيداتي وسادتي، لكم مني أنا أيضاً أفضل الأمنيات
بعام جديد مفعم بالصحة، فهذه هي المرة الأولى التي نلتقي فيها!

كان من الواضح أننا سوف نلتقي مجدداً فور بداية هذا العام لأن اللوائح التي أصدرناها في شهر
كانون الأول/ديسمبر تسري فقط حتى 10 كانون الثاني/يناير، ولكي تتمكن من القيام بالاستعدادات
اللازمة للفترة اللاحقة كان علينا أن نتطلع على الوضع الراهن. لذا، عقدنا بالأمس جلسة مسبقة
استمعنا فيها إلى آراء الخبراء، حيث أشار رئيس معهد روبرت كوخ السيد/ فيلار مرة أخرى إلى
أننا لن نحصل بسبب أيام عيد الميلاد ونهاية العام ورأس السنة على بيانات واضحة بشأن معدلات
الإصابات الفعلية في ألمانيا قبل حلول 17 كانون الثاني/يناير تقريباً، أي إننا نظن ونعرف أن
معدل الإصابات الحديثة يفوق بوضوح 50 حالة، ولكنه لا يمكن حالياً التنبؤ بدقة بمدى ارتفاعه.

يبقى هدفنا بطبيعة الحال هو الوصول إلى ما يقل عن 50 إصابة حديثة بين كل 100 ألف نسمة
على مدار سبعة أيام. لماذا؟ لكي يصير اقتفاء سلاسل العدوى ممكناً مرة أخرى. يعود هذا الأمر
مجدداً لاكتساب أهمية خاصة بسبب ما حصلنا عليه من معلومات من بريطانيا العظمى حول طفرة
الفيروس التي تنتشر بوتيرة أسرع وتتسبب بالتالي في أعداد أكبر من الإصابات مع كل اختلاط.
يعني هذا إذاً أنه يتعين علينا هنا توخي الحذر بصورة خاصة؛ يصحب هذا مجدداً وضعاً جديداً
واستثنائياً.

استمعنا بالأمس من بين الخبراء إلى البروفيسور/ كرومر، رئيس مستشفى شاريتيه هنا في برلين
والذي وجه عنايتنا بالنيابة عن المستشفيات الجامعية إلى وطأة الضغط الذي تعمل تحته وحدات
العناية المركزة في جمهورية ألمانيا الاتحادية الآن. وأنتم تعلمون أننا افترضنا دوماً أنه سوف يتم
الحيلولة دون تحميل النظام الصحي ما يفوق طاقته. بيد أن بعض المستشفيات بلغت الآن بالفعل

حدود قدراتها. دفعنا هذا الأمر إداً أيضاً إلى اعتماد قرارات واسعة النطاق اليوم – ذلك علاوة على كافة الحجج التي ذكرتها للتو.

نريد تمديد فترة سريان القرارات التي اعتمدها في كانون الأول/ ديسمبر وذلك حتى تاريخ 31 كانون الثاني/ يناير. وبناءً على ما ذكرته للتو من أسباب، سيتعين علينا كذلك تشديد القرارات مرة أخرى في مجالات معينة. يرجع ذلك من ناحية إلى ضرورة تقليل الاختلالات بشكل أكبر، حيث لاحظنا أننا لم نتمكن من تخفيض معدلات الإصابات على مدار الأسابيع القليلة الماضية بالقدر المرجو، ولأننا عدنا نواجه مزيداً من القلق والريبة بسبب الفيروس وطفرتة.

ومن ثم، نهيب بالمواطنين والمواطنات قصر اختلاطاتهم على الحد الأدنى حتمي الضرورة. وتوسيعاً لنطاق القرارات المعمول بها حتى الآن، لن نسمح باللقاءات الخاصة إلا في دائرة أعضاء الأسرة المعيشية الخاصة وبعده أقصى فرد إضافي واحد من غير المقيمين في المنزل ذاته. في ذلك تخفيض واضح مقارنة بالقواعد السارية الآن والتي تسمح بخمسة أشخاص من أسرتين معيشيتين. نظراً إلى ما ذكرناه من أسباب، نرى أنفسنا مضطرين للرجوع إلى هذا الإجراء الذي طبقناه في شهر آذار/ مارس ونعتقد أنه إجراء سليم، حتى وإن كان قاسياً على الناس. وبما أننا لا نريد لأي شخص أن يكون بمفرده، فمن المسموح للاختلاط بشخص واحد لا يعيش في المسكن ذاته. فيما عدا ذلك، فلا يسمح إلا بالاختلاط بالأشخاص المقيمين في المسكن ذاته.

سنغلق المطاعم الموجودة داخل الهيئات والمؤسسات لخدمتها حيثما سمح سير العمل بذلك. يظل تسليم الأطعمة والمشروبات الجاهزة ممكناً، ولكن يُحظر تناولها في محل استلامها. نناشد أرباب وربات العمل مجدداً معاودة إتاحة الإمكانات السخية للموظفين والموظفات للعمل من المنزل أو تقديم إمكانات جديدة لكي نتمكن فعلياً من تنفيذ مبدأ "نبقى بالمنزل" ولتخفيف العبء أيضاً عن وسائل المواصلات العامة.

بالنظر إلى استراتيجية التعامل مع البؤر الخطيرة التي اعتمدنا في السابق القرارات بشأنها – ما الذي يحدث في المقاطعات التي تزيد فيها المعدلات على 200 إصابة؟ - فقد اتخذنا قرار بشأن إجراء إضافي محتمل، ألا وهو تحديد نطاق الحركة بخمسة عشر كيلومتراً حول محل السكن، ما لم يكن هناك سبب وجيه لعدم الامتثال لتلك القاعدة. من الأسباب الوجيهة بالطبع زيارة الطبيب أو الذهاب إلى محل العمل. وضعنا في اعتبارنا في هذا الصدد على وجه الخصوص أن الرحلات السياحية اليومية لا تشكل سبباً وجيهاً – تعرفون ما حدث في بعض المناطق عندما تساقط الثلج، وكم الاختلالات التي حدثت هناك. يجب الحيلولة دون حدوث ذلك. تطبق بعض الولايات الاتحادية بالفعل قاعدة الخمسة عشر كيلومتراً هذه، أي أنه ليس بالأمر الجديد تماماً. يمكن إضافة هذا إلى استراتيجية التعامل مع البؤر الخطيرة التي تتخطى فيها معدلات الإصابة 200 حالة.

عالجنا مرة أخرى مسألة دور الرعاية – وتلك بالطبع ليست المرة الأولى. يسري بالفعل إلزام بإجراء الاختبارات التشخيصية منذ فترة من الوقت. ومع ذلك، وجدنا أن هذا الأمر الخاص بإجراء الاختبارات لا يتم تنفيذه بالقدر الكافي في كل مكان، وأنه من اللازم زيادة أعداد العاملين. نحن ممتنون للغاية لوكالة العمل الاتحادية لأنها سوف تقوم هي الأخرى بتدريب فرق إضافية على هذا الأمر، لكي نضمن فعلاً تنفيذ استراتيجية إجراء الاختبارات التشخيصية بصورة شاملة في جميع دور المسنين. أما فيما يتعلق باسترداد النفقات المتعلقة بتلك الإجراءات، فقد وضعنا منذ فترة طويلة ترتيبات سخية تشمل استرداد تكاليف الاختبارات التشخيصية وكذلك استرداد تكاليف العاملين الإضافيين الذين سوف يقنضي الأمر تشغيلهم. كما أوضحنا فضلاً عن ذلك أن هذه المبادرة يتعين أن تشمل كذلك مرافق دعم إدماج الأشخاص المعاقين والمهدين بالإعاقة.

نتطرق أيضاً إلى الطفرة الجديدة للفيروس. يدور الأمر هنا في المقام الأول حول دعم عملية التنميط الجيني للفيروسات في ألمانيا. سوف يتم إصدار مرسوم إضافي بهذا الشأن في إطار القانون الثالث لحماية السكان.

تناقشنا ملياً حول موضوع التطعيم – وهذا أمر صائب، فنحن نعرف أن اللقاحات التي أصبحت متاحة الآن من شأنها أن تفتح أمامنا آفاقاً لاستعادة حياتنا اليومية الطبيعية والعودة إلى حياة خالية من القيود المرتبطة بالجائحة. صرحنا في هذا السياق مرة أخرى وبوضوح بأن الحكومة الاتحادية والولايات يرحبون بطلب اللقاحات بشكل مشترك من قبل الاتحاد الأوروبي، كما أوضحنا أن ضمان توفير اللقاح بشكل مشترك لجميع دول الاتحاد الأوروبي السبعة والعشرين هو هدف صائب ومهم. علاوة على ذلك، فإن هذا الهدف يصب أيضاً في مصلحة ألمانيا، فنحن محاطون بالعديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ونعمل معاً في إطار السوق الحرة الموحدة، كما إننا لدينا منطقة شنغن التي تتيح إمكانية التنقل الحر، ولذا فوجود أعداد كبيرة من الأفراد الذين تلقوا اللقاح في ألمانيا إلى جانب العديد من الأشخاص غير المطعمين في دول الجوار لن يكون كذلك في صالح ألمانيا. وعليه فنحن لا نؤيد الإجراءات الوطنية أحادية الجانب، بل نعتقد أن الحماية الصحية الأكثر فعالية بالنسبة لنا يمكن تحقيقها من خلال النهج الأوروبي المشترك.

لقد استوضحنا في هذا السياق مرة أخرى متي يمكننا أن نتوقع أية الطلبات سوف نستلمها – وهو بطبيعة الحال أمر بالغ الأهمية بالنسبة لعملية توزيع المواعيد في الولايات. ليس لدينا في الوقت الراهن إلا تصريح باللقاح الذي تنتجه شركة واحدة فقط وهي بيونتك/ فايزر. سوف ينضم آخرون لتلك القائمة، إلا أننا لا نعرف متى ولا كم عددهم. ولكننا سنتأكد من قدرتنا على التطعيم باللقاح بالفعل فور توفره. يتطلب هذا بالطبع أعلى قدر من الحاسوبية. ومع ذلك، لا نستطيع استباق قرارات الجهات المعنية بالتصريح – في هذه الحالة هيئة التصريح الأوروبية – وهذا بالطبع أمر واضح.

تواردت أسئلة عدة في هذا الشأن. لن يسعنا في الربع الأول من العام إلا تطعيم مجموعات الأفراد ذوي الأولوية – هذه ليست معلومة جديدة. حسب تقديرنا وبناءً على كل ما نعرفه من المنتجين، سوف نحصل في الربع الثاني من العام على جرعات أكثر من اللقاح. يستمر ذلك بالطبع في الربع الثاني وكذلك الربع الثالث من العام. لقد قام الاتحاد الأوروبي إجمالاً بطلب عدد أكبر بكثير من جرعات اللقاح مما هو لازم لتطعيم الجميع داخل الاتحاد الأوروبي.

ثمة نقطة مهمة أخرى وهي تشغيل مرافق رعاية الأطفال والمدارس. لقد قررنا في هذا الشأن تمديد سريان التدابير المتخذة من قبل الولايات وفقاً للقرار المؤرخ في 13 كانون الأول/ديسمبر وذلك حتى نهاية شهر كانون الثاني/يناير. ندرك أن هذا أيضاً قرار صعب ولكننا نرى أنه ضروري. وبما أن هذا يتطلب من الآباء والأمهات رعاية أطفالهم في المنزل والعناية بهم بأنفسهم، سوف نكرر الترتيبات المعمول بها في عام 2020 والمتمثلة في إتاحة عشرة أيام إضافية لرعاية الأطفال علاوة على الأيام العشرة التي ينص عليها القانون لكل من الأبوين. يمكن عادة الاستفادة من هذه الإمكانية عند مرض الأطفال، ونحن بصدد توسيع الغرض من تلك الإمكانية ليشمل الحالات التي يتم فيها بسبب الجائحة تقييد الاستفادة من إمكانيات رعاية الأطفال أو تعليق الإلزام بحضور الحصص الدراسية. يعني هذا أن تلك الأيام التي كان استخدامها مقتصرًا عادة على مرض الأطفال، متاحة الآن للآباء والأمهات الذين يتعين عليهم رعاية أطفالهم في المنزل لأسباب تتعلق بمحدودية الوصول إلى المدارس أو مرافق الرعاية النهارية للأطفال أو بسبب إغلاق المدارس، كما إنه سوف يتم مضاعفة عدد الأيام المتاحة.

نتطرق كذلك إلى التعويضات المالية والتي يتم بالطبع العمل دون تواني على تقديمها لإننا نعلم ما يعنيه تعطل العمل بالنسبة للمتاجر والمطاعم وغيرها من المحلات المغلقة. تتعاون الحكومة الاتحادية والولايات بشكل وثيق في هذا المجال سعياً وراء تسريع الإجراءات قدر الإمكان.

سوف نقوم بالإضافة إلى ذلك بتطبيق استراتيجية مزدوجة على دخول البلاد قادمًا من مناطق الخطر. يعني هذا أنه يتعين تقديم نتيجة اختبار تشخيصي عند الوصول، ولكن يجب بالرغم من ذلك التزام الحجر الصحي، ويمكن بعد خمسة أيام معاودة إجراء الاختبار التشخيصي بهدف إنهاء الحجر الصحي على النحو المتبع حتى الآن. هذا أمر في غاية الأهمية. كان لدينا عبر فترة عيد الميلاد حركة سفر شديدة النشاط مرة أخرى، وبالنظر إلى المنطقة ذات الحدود المفتوحة وكذلك إلى مناطق الخطر شديدة الكبر المحيطة بنا، فإنه من المهم أن نقلل من عملية إدخال المرض.

سنلتقي مجددًا في 25 كانون الثاني/يناير لنبت عندها في وضعنا. إن ما اتخذنا القرار بشأنه اليوم يعتبر تدابيرًا جذرية. فهي ليست مجرد استمرارًا لما قمنا به قبل عيد الميلاد، بل إنها تدابير أشد صرامة نظرًا للأوضاع الراهنة، لا سيما فيما يخص تقييد الاختلاط، وبشكل جزئي أيضًا فيما يعني

إمكانية التنقل داخل البؤر الخطيرة، وكذلك فيما يتعلق بالمدارس ودور رعاية الأطفال. إن استمرار التدابير يشكل بالطبع أيضاً تحدياً هائلاً أمام الآباء والأمهات والأطفال، ولكننا نرى أنفسنا مرغمين على اتخاذها لكيلا نغفل عن هدفنا. وأنا قد قلت مراراً وتكراراً إن أشهر الشتاء - وهو ما أكد عليه الخبراء بالأمس مجددًا - هي الأشهر التي قد يستعر فيها نفشي الفيروس. كما إن تلك التدابير ضرورية قطعاً في ضوء وجود الفيروس المتحور الذي تم بالفعل إدخاله لدينا. ومن ثم، فعلينا الوصول إلى النقطة التي يمكننا فيها معاودة تتبع سلاسل العدوي، وإلا فسوف نتقهقر مرة بعد الأخرى إلى حالة من إغلاق بعد كل فترة قصيرة من تخفيف للقيود. ولكي نتجنب حدوث ذلك، فمن المهم أن نحاول الآن فعلاً تحقيق تخفيض واضح مرة أخرى.